مجلس المستوطنات الاسرائيلية ودوائر الحكم العسكري تمنع تسويق خضار الأغوار في أسواق القدس والضفة الغربية

تحقيق: عصام عاروري

وصلتنا خلال الاسبوع الماضي شكاوى عديدة من مزارعي الاغوار حول اجراءات الجمارك الاسرائيلية ضد التجار والسيارات التي تقل منتوجاتهم الى القدس والضفة الغربية والتي ادت الى ارباك السوق وسببت انخفاضا حادا في الاسعار ، بحيث اصبحت اجرة قطف الصندوق من بعض الاصناف اعلى من سعره في الحسبة.

سلعة مهربة!

توجهنا الى اريحا للتحقق من هذه الشكاوى، وما ان اصبحنا في منتصف الطريق بين القدس واريحا حتى شاهدنا سيارة تابعة لسلطة الجمارك الاسرائيلية وقد اوقفت سيارتين (دوبل كابينا) احداهما تحمل اشارة رام الله ، والاخرى رقم القدس ، وامرت اصحابهما بانزال ما يحملانه من خضار لانها "مهربة" ، تماما كما تتم مصادرة الحشيش والافيون وسائر المواد المهربة الاخرى . وقد لاحظنا بعد ذلك ان حديث الركاب وسائق السيارة قد اخذ يتمحور حول خسائر المزارعين الذين استبشروا خيرا في بداية الموسم بانهم قد يستطيعون سد الدين الذى تراكم عليهم جراء الخسائر التي منوا بها في الموسم الماضي . ومنذ لحظة تجاوزنا حاجز الجمارك وحتى وصولنا سوق خضار اريحا المركزي ومختلف السيارات تتبادل الاشارات حول وجود الجمارك على الطريق ، اشارات لم يكن من الممكن ان تنتشر بهذه السرعة لولا المصاعب الكبيرة التي تسببها اجراءات الجمارك والتي اصبحت حديث المواطنين الدائم في اريحا من مزارعين وتجار وسائقي شاحنات وغيرهم .

أسعار أقل من أجور القطف

دخلنا الى سوق الخضار وقد هدأت الحركة بداخله ، ذلك ان المعلومات حول وجود الحواجز قد منعت الكثيرين من التجار من شراء الكميات التي يحتاجونها حيث شاهدنا صناديق الخضار مكومة ، والى جانبها عدد من الشاحنات الفارغة تنتظر التحميل. وخيم على السوق صمت ثقيل وتجهمت وجوه المزارعين الذين لم يتمكنوا من بيع محاصيلهم في ذلك اليوم ليعاودوا محاولة بيعها في اليوم التالي ولكن باسعار اقل!

التقينا باحد المواطنين الذين يعملون في سوق اريحا وبادرناه بالسؤال حول تاثير هذه الاجراءات على حركة السوق ، فاجابنا بان اسعار الخضار قد تدنت في الاسبوع الاخير بصورة كبيرة ، وان اجراءات الجمارك لم تقتصر على وضع الحواجز على الطرق وانما شملت مداهمات الى داخل السوق ، وتفريم بعض الشاحنات التي كان يجرى تحميلها بدون تصاريح بمبالغ كبيرة .

وهنا سألناه هل هناك قيود على اعطاء التصاريح ؟

تصاريح في السرة السوداء

"اجابنا مواطن اخر يعمل في السوق : "يتم اعطاء التصاريح في دائرة الزراعة ، التي تقوم بدورها بالتنسيق مع مجلس المستوطنات الاسرائيلية في الاغوار فهي التي تحدد الكمية التي سيقطفها المستوطنون من كل صنف يوميا ، وبعد ذلك يجرى حساب الكمية التي يسمح للمزارعين العرب ببيعها دون ان تنافس منتوجات المستوطنين ، ولهذا السبب فان مفعول التصريح يسرى ليوم واحد ويحدد بموجبه عدد الصناديق المسموح بنقلها من كل صنف . وهذا ما يجعل التصريح بحاجة الى وساطات مدفوعة الثمن . اما دائرة الزراعة فتغلق ابوابها الساعة الثانية عشرة. بالاضافة الى ان الشاحنات التي تحمل رقما اسرائيليا ممنوعة من الحصول على تصاريح للنقل من الحسبة بينما يحق للمستوطنين بيع انتاجهم في السوق العربية"

ومقابل القيود المفروضة على عدد التصاريح والكمية المسموح بنقلها من السوق يحظى المستوطنون بتسهيلات غير محدودة ، لدرجة ان المستوطن يحصل على تصريح لبيع كمية تفوق انتاجه ، ومما يسمح له بشراء كميات اضافية من انتاج المزارعين العرب باسعار رخيصة وتسويقها بالسعر الذى يراه مناسبا

لقد انعكس تأثير هذه الاجراءات على اسعار الخضار ، ذلك ان العرض اعلى بكثير من الطلب .

، وبعد سلسلة من اللقاءات مع المزارعين والتجار استطعنا الخروج بالجدول التالي .

الاخوان خالد وخضر النمرى : انتجنا نفس الكمية بزراعة نصف المساحة

الصنف	سعة الصندوق	معدل السعر قبل الاجراءات الاخيرة	معدل السعر بعد تحديد التصاريح	معدل انتاجية الدونم	تكلفة زراعة الدونم بالدينار
باذنجان	١٢ كغم	١٨٠٠ شيكل	٤٠٠ شيكل	٤٠٠ طن	١٢٠
بندورة	١٥ كغم	٥٠٠٠ شيكل	٢٠٠٠ شيكل	٥ طن	١٢٠
زهرة	١٦ كغم	٦٠٠ شيكل	٣٥٠٠ شيكل	٤ر٣ طن	٥٠

ويتضح من الجدول ان سعر كيلو الباذنجان لا يتجاوز الـ ٣٠ شيكل ، بينما يدفع المزارع ثمن الصندوق الفارغ ٦٤٠ شيكل واجرة نقله ١٠٠ شيكل وضريبة للبلدية ٥ شيكل ، وقوميسون ٨ بالمئة ، بينما تكلفة انتاج الكيلو الواحد تساوى ثلاثة قروش اردنية (٦٠ شيكل) ... وفي المحصلة الاجمالية فان خسارة المزارع في كل دونم من الباذنجان تساوى حوالي ٩٠ دينارا اردنيا !!

إرادة أقوى من القيود

التقينا المزارع خضر النمرى ، وهو احد اشهر المزارعين في المنطقة الذى افاد بان السلطات تشدد قيودها ضد محصولي البندورة والباذنجان وهما اكثر الاصناف ملائمة لتربة الاغوار ، وهما ايضا اكثر الاصناف التي يزرعها المستوطنون .ولكن السلطات حددت المساحات المزروعة للمزارعين العرب ، وقد تقيدنا بذلك ، وفي حينه ادعت السلطات ان سبب تحديد المساحات هو تنظيم التسويق فما دامت المساحات المزروعة محددة ، فان هذا يعني ان لا تعيق السلطات تصدير الكميات التي سمحت هي بزراعتها ولكن يبدو ان المسالة ابعد من ذلك بكثير ، فعندما تسمح السلطات بزراعة ١٠٠ دونم لاحد المزارعين مثلا وتمنعه من تسويق انتاجها فهي تريده ان يتوقف كليا عن الانتاج بعد ان تتراكم عليه الديون ، فالسلطات منزعجة من قدرة المزارع العربي على استخدام الاساليب الزراعية الحديثة . ففي مزرعتنا مثلا وبعد ان تم تقليص المساحة التي كنا نزرعها سوف تحديد المساحات المزروعة عوضا هذا التقليص بزراعة اصناف محسنة من البندورة وبالتالي اكثر تطورا بحيث تمكننا من زيادة انتاجية الدونم الواحد من ٥ طن الى ١٢ طن من صنف ممتاز تتوفر فيه كل الصفات المرغوبة في السوق وبذلك انتجنا اكثرمن الكمية السابقة وبنوعية افضل من نفس المساحة .

اكوام من صناديق الخضار ،وشاحنات تنتظر ولكن كابوس الجمارك !!

وعود لم تعد تنطلي

لقد لاحظنا لدى معظم المزارعين الذين التقينا بهم مدى املهم مما كان يتردد في السابق عن امكانية تسهيل الاردن لتصدير منتوجاتهم الى الدول العربية ، لم تعد غالبيتهم تأمل بشيء من القائمين على اموال المصدرين الذين سيدعمون بقاءهم واضرارهم في الحياة ، وقد عقب احدهم :

" لقد صموا اذاننا في السنوات الماضي لكثرة وعودهم ، وكنا نرى في موسم فان السلطات الاردنية ستجد حلا لمشكلة التصدير ولكن بعد ان تهترئ محاصيلنا ولا يبقى لدينا ما نصدره "

السلطات الاردنية تعيق تصدير خضار الاغوار

علم مراسلنا ان السلطات الاردنية قد ابلغت عددا من مزارعي التسويق الزراعية في اريحا بقرار ان الاردن لن تسمح بدخول خضار الاغوار قبل الاول من شباط القادم ، وانها ستسمح فقط بمرور جزء لا يتجاوز الربع من المنتوج عن كل دونم .

ويذكر انه بحلول الاول من شباط تكون كميات كبيرة من المحصول قد تلفت ، لا سيما بسبب ارتفاع درجات الحرارة في الاغوار خلال الاشهر الماضية.

ومن الجدير بالذكر ان الحكومة الاردنية وعدت منذ سنوات تلجأ الى استقبال منتوجات المحتلة رغم وجود حاجة لها في الاردن تتجاوز السوق الاردني على الاحوال العربية.

ويتساءل المزارعون : هل هو دعم "الاهل" الذي يتحدث عنه المسؤولون الاردنيون ؟!

هجوم ضريبي جديد ضد المواطنين في نابلس

قامت دائرة الجمارك والضريبة الاسرائيلية بهجوم ضريبي شمل فئات واوساطا مهنية عديدة ومنها المقاولون والاطباء والقصابون . وخلال الايام العشرة الماضية ، وزع رجال الضريبة اعدادا هائلة من الاخطارات والتبالغ للمواطنين بدفع مبالغ "خيالية" وقال احد المقاولين ، العاملين في قطاع البناء ، انه تسلم اخطارا بدفع مبلغ ٨٩٦٦ دينارا ! واخبر احد الاطباء "مراسلنا"، انه تسلم تبليغا يطالبه بدفع مبلغ ٣٠٠٠ دينار مع العلم ان راتبه الشهرى لا يتجاوز الـ ١٨٠ دينارا . اما القصابون فقد طالبتهم دائرة الضريبة بان يدفعوا مبالغ وصلت في اقصاها الى ١٤ الف دينار .

وافادت اوساط المتضررين من الهجوم الضريبي " لمراسلنا" ان المعنى الواضح من " هذا الهجوم " هو " ان يحشرونا للتوقف عن العمل كليا".

وقال احد المقاولين ، "لقد طلبت دائرة الضريبة مني ان اقوم بتحصيل ضرائبها من العمال الذين يعملون عندى . وهذا يعني ان اقوم بدور جابي الضريبة ، وهو ما ارفضه قطعيا" . وسيترتب على هذه الخطوة ،اضطرار المقاولين الى "تفتيش" اعداد كبيرة من العمال ، وتقليص اعداد اخرى من العاملين في ورش البناء . كما ان بعض المقاولين سيلجاون الى استبدال العمال بين فترة واخرى ، مما يعني التهرب من الالتزام بحقوقهم .

واوضح احد الاطباء الذين تسلموا تبالغ دفع الضريبة مؤخرا ان ، دائرة الضريبة طلبت منه ان يدفع مبلغ ٣٠٠٠ دينار ، وهذا المبلغ يتجاوز دخله السنوى . وصرح لمراسلنا " بانني ارفض الدفع قطعيا ، وقد اخبرت دائرة الضريبة ، بان عليها ان تصادر العيادة الخاصة التي اعمل بها ، وحتى ان تبيعها ، لنرى فيما اذا كانت تساوى المبلغ الباهظ الذى يطلبونه!"